مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 325، جنيف، 29 تشرين الأول/ أكتوبر - 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 **الوثيقة: GB.325/INS/5/2**

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥
الأصل: إنكليزي

البند الخامس من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة الرابعة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي

متابعة القرار بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة خطة عمل بشأن كيفية متابعة استنتاجات عام ٢٠١٥ المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة. وتتخذ خطة العمل نهجاً هادفاً وتعطي الأولوية للطلبات الملموسة المنبثقة عن المناقشات التي جرت خلال مؤتمر العمل الدولي، وللمخرجات التي تسهم مباشرة في تحقيق الأولويات المنقحة لمنظمة العمل الدولية، كما هي محددة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتسلّط هذه الوثيقة الضوء على التعديلات المحددة الواجب إجراؤها في ضوء استنتاجات المؤتمر، بدلاً من عرض مجمل خطة عمل المكتب بشأن تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي أيدتها استنتاجات المؤتمر في مجملها. وبغية تسهيل عملية الرصد، تحدد خطة العمل النواتج الواضحة ومؤشرات الإنجاز والمسؤوليات والانعكاسات على مستوى الموارد. ومجلس الإدارة مدعو إلى توفير الإرشاد بشأن استراتيجية المتابعة (انظر مشروع القرار في الفقرة ١٢).

الهدف الاستراتيجي المعني: تقدم خطة العمل إسهامات مباشرة لتحقيق ست نتائج من النتائج العشر الجديدة على مستوى المكتب، كما هي محددة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وهذه النتائج هي التالية: النتيجة ١ (وظائف أكثر وأفضل)؛ النتيجة ٢ (معايير العمل الدولية)؛ النتيجة ٤ (المنشآت المستدامة)؛ النتيجة ٥ (الاقتصاد الريفي)؛ النتيجة ٦ (إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم)؛ النتيجة ١٠ (منظمات أصحاب عمل ومنظمات عمال قوية وتمثيلية).

الانعكاسات السياسية: من شأن خطة العمل أن ترسم معالم مستقبل نشاط المكتب بشأن السياسات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فترتي السنتين القادمتين، من خلال سد ثغرات مهمة في المعارف، خاصة فيما يتعلق بتأثير التدخلات على استدامة المنشآت وظروف العمل، ومن خلال إرساء الطريقة التي سيعتمدها المكتب للارتقاء بتدخلاته على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على نحو ما هو مطلوب في الاستنتاجات.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: كافة النتائج المخطط لها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مشمولة في البرنامج والميزانية الجديدين. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيكون من المطلوب زيادة في المخصصات التشغيلية من الميزانية العادية بغية تنفيذ خطة العمل المقترحة.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

إجراء المتابعة المطلوب: سوف يراعي المكتب الإرشادات التي يقدمها مجلس الإدارة في متابعة خطة العمل، ويقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى مجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: وحدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إدارة المنشآت، بتعاون وثيق مع الإدارات والوحدات المعنية.

الوثائق ذات الصلة: القرار والاستنتاجات بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة، التي اعتمدتها الدورة الرابعة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي، ٢٠١٥.

القسم أولاً - مقدمــة

١. الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم اقتراح إلى مجلس الإدارة يتناول العناصر الرئيسية لخطة عمل بشأن كيفية قيام المكتب بتنفيذ التوصيات الواردة في استنتاجات اللجنة المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة، والمعتمدة في الدورة الرابعة بعد المائة (٢٠١٥) لمؤتمر العمل الدولي.

٢. وتعيد الاستنتاجات التأكيد على أنّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة أساسية لتحقيق العمل اللائق والمنتج، إذ أنها تستحوذ على ثلثي إجمالي الوظائف على مستوى العالم، كما تستحدث أغلبية الوظائف الجديدة. والواقع أنه أعيد التأكيد منذ عهد قريب جداً على أهمية هذه الشريحة من المنشآت، عندما أيدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة الجديدة والغايات ذات الصلة بها. والغاية الثالثة من الهدف ٨ تنص صراحة على تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في ضمان العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد استنتاجات المؤتمر على أهمية الحافظة الحالية لتدخلات منظمة العمل الدولية والتي تعزز العمالة اللائقة والمنتجة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتدعو المكتب إلى الارتقاء بعمليات تدخله. وبغية إيجاد المزيد من البينات حول ما هو مجدٍ في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تدعو الاستنتاجات إلى زيادة التشديد على قياس النتائج، لاسيما فيما يتعلق باستدامة المنشآت وتحسين ظروف العمل.

٣. وبالاستناد إلى هذه الخلفية، توفر الاستنتاجات إرشادات مفصلة عن أنشطة المكتب في المستقبل، وتطلب منه وضع خطة عمل يقدمها إلى مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

٤. وعند إعداد خطة العمل، أعطى المكتب الأولوية للطلبات الملموسة المنبثقة عن المؤتمر وللمواضيع التي تقدم إسهامات جوهرية لتحقيق الأولويات المنقحة لمنظمة العمل الدولية، كما هي محددة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفيما يتعلق بالانعكاسات على مستوى الموارد، تجدر الإشارة إلى أنّ الموارد من خارج الميزانية ستواصل تأدية دور بارز في تمويل حافظة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وسوف يستمر المكتب في حشد تلك الموارد. وفيما يتعلق بالميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية، فإنّ كافة النتائج المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مشمولة بالبرنامج والميزانية الجديدين المعتمدين أو يمكن أن تكون مشمولة بعمليات إعادة تخصيص ثانوية ضمن إطار الميزانية الموافق عليها. وبما أنّ الاستنتاجات بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تطلب من المكتب الارتقاء بعمليات تدخلاته، قد تقتضي خطة العمل زيادة في الميزانية العادية التشغيلية المخصصة لتلك النتائج لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٥. وتتضمن خطة العمل مخرجات بشأن توليد المعارف، نظراً إلى أنها ترتدي أهمية كبيرة في مجال صنع السياسات القائمة على البينات. بالإضافة إلى ذلك، تقترح القيام بالمزيد من الأنشطة على المستوى القطري بغية تلبية الطلب المرتفع من جانب الدول الأعضاء على المشورة بشأن سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويشكل بناء قدرات الهيئات المكونة، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو (مركز تورينو)، وبناء قدرات الشركاء الاجتماعيين، ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال، جزءاً لا يتجزأ من جميع بنود المتابعة المقترحة.

٦. والنواتج الرئيسية المقترحة لتوليد المعارف هي التالية: (١) استعراض البيئة الملائمة لصالح برنامج المنشآت المستدامة، مع المشاركة الكاملة من جانب الشركاء الاجتماعيين، بهدف توسيع نطاق هذا الاستعراض؛ (٢) البحوث حول الممارسات الجيدة لكبرى المنشآت في سلاسل التوريد في مجال مشتريات السلع والخدمات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ (٣) عمليات تقييم إضافية بشأن التدخلات لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لقياس تأثيرها على نوعية وكمية العمالة المستحدثة؛ (٤) البحوث بشأن تأثير الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية على ظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٧. وتشكل النواتج الرئيسية المقترحة للأنشطة الجارية على المستوى القطري، توسعاً لبرنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة لخدمة المزيد من البلدان الأعضاء بهدف تحسين بيئتها المؤاتية. ويشمل ذلك وضع نموذج تدخل إضافي لإضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة - وهو موضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المؤاتية. بالإضافة إلى ذلك، تقترح خطة العمل تصميم واختبار برنامج جديد لمنظمة العمل الدولية من أجل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو ("gazelles" أو "المنشآت سريعة النمو"). وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تقترح خطة العمل توسيع الحافظة الأساسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لخدمة المزيد من البلدان الأعضاء. وينبغي أن ينصب تركيز خاص على ما يلي: توسيع نطاق

إضفاء السمة المنظمة على المنشآت المتوسطة والصغيرة؛ تطوير عمليات التدخل لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو؛ تخضير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الاستفادة من فرص الأعمال الخضراء؛ الارتقاء بمجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنتاجية وظروف العمل، من خلال استخدام موارد الميزانية العادية، نظراً إلى أنّ هذا المجال يعتمد كلياً في الوقت الراهن على الموارد من خارج الميزانية. ومن شأن أي توسع في حافظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منظمة العمل الدولية أن يترافق مع زيادة في جمع البيانات عن جودة العمالة المستحدثة.

٨. ويوفر القسم ثانياً من هذه الوثيقة تفاصيل بشأن خطة العمل المقترحة ويحدد ما يلي: النواتج المنشودة؛ مؤشرات الإنجاز، بما في ذلك الجدول الزمني؛ مسؤوليات المكتب؛ المواءمة الاستراتيجية مع النتائج الجديدة للمنظمة؛ الانعكاسات على مستوى الموارد.

القسم ثانياً - خطة العمل المقترحة بشأن متابعة الاستنتاجات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بند المتابعة (فقرة الاستنتاجات)	النواتج المقترحة	مؤشرات الإنجاز، بما في ذلك الجدول الزمني	المسؤولية	الاتساق مع أولويات منظمة العمل الدولية	الانعكاسات على مستوى الموارد
لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧					
توليد المعارف					
استعراض برنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة بهدف توسيع نطاقه ***(٢٠(ب))***. تقييم أثر القواعد واللوائح الجديدة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعلى العاملين فيها ***(٩(أ))***.	يقوم التقرير بما يلي: (١) تقييم ما هو مجدٍ وما يتعين تحسينه؛ (٢) تقديم مقترحات بشأن كيفية الارتقاء ببرنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة؛ (٣) تقديم إرشادات بشأن كيفية تقييم الآثار المحتملة للقواعد واللوائح الجديدة بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل اعتمادها.	التقرير متاح *(٢٠١٦/٣)*.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل.	يشكل تعزيز بيئة مؤاتية دعامة النتيجة ٤ ويسهم أيضاً في النتيجة ٦.	في حدود الموارد المتاحة.
البحوث حول الممارسات الجيدة لكبرى المنشآت في سلاسل التوريد في مجال مشتريات السلع والخدمات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ***(٢٠(ه))***.	يوجز التقرير البينات التجريبية بشأن: (١) أهمية مشتريات المنشآت الكبرى من المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ (٢) فرص ومخاطر مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد؛ (٣) العوامل الخارجية والداخلية الرئيسية التي تمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اكتساب القيمة المضافة؛ (٤) خبرة منظمة العمل الدولية في تعزيز الروابط بين كبار المشترين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (من قبيل برنامج استدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس).	نشر التقرير قبل الدورة ١٠٥ للمؤتمر (٢٠١٦) *(٢٠١٦/٤)*.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووحدة المنشآت متعددة الجنسية والتزام المنشآت، إدارة السياسات القطاعية، فرع التنمية والاستثمار في إدارة سياسة العمالة.	يدعم النتائج ١ و٢ و٤.	الأنشطة الرئيسية المخطط لها لعام ٢٠١٥، مشمولة في حدود الموارد المتاحة.
جمع المزيد من البينات بشأن ما هو مجدٍ في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لا سيما فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة لاستدامة المنشآت وتحسين ظروف العمل ***(٢١)***.	(أ) توليد البينات الأولية: استكمال عمليات تقييم الأثر الأربع التجريبية أو شبه التجريبية. (ب) إجراء التدقيق المحاسبي الخارجي لمشروعين لمنظمة العمل الدولية من حيث نظم قياس نتائجهما بهدف مواصلة تحسين قدرات المنظمة في هذا المجال.	(أ) هناك أربعة موجزات متاحة *(٢٠١١/١٢)*. (ب) تؤكد تقارير التدقيق الخارجي أن المشروعين تخطيا بنجاح مرحلة التدقيق *(٢٠١١/١٢)*.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة، برنامج التمويل الاجتماعي مع إدارة ظروف العمل والمساواة،[1] الوظائف الخضراء ومركز تورينو (بالنسبة إلى أحداث تقاسم المعارف).	النتيجة ٤.	الأنشطة ممولة من موارد التعاون التقني القائمة من خارج الميزانية.

بند المتابعة (فقرة الاستنتاجات)	النواتج المقترحة	مؤشرات الإنجاز، بما في ذلك الجدول الزمني	المسؤولية	الاتساق مع أولويات منظمة العمل الدولية	الانعكاسات على مستوى الموارد
	(ج) تقاسم البينات مع الهيئات المكونة: حدثان لتقاسم المعارف، الهدف منهما تقديم نتائج جديدة.	(ج) تظهر التقييمات الخطية للأحداث بأن ٧٠ في المائة من المشاركين يمكنهم أن يطبقوا البينات المقدمة عند تصميم برامجهم الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة *(٢٠١١/١٢)*.			
بحوث حول تأثير نُظم الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية على ظروف العمل وكفاءة الموارد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ***(٢١)***.	تقرير واحد، ورشة عمل واحدة لمناقشة النتائج مع الهيئات المكونة، موجز سياسي واحد.	الموجز متاح *(٢٠١١/٣)*.	وحدة الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الوظائف الخضراء، مركز تورينو.	النتيجتان ٤ و١٠.	سوف يتطلب موارد إضافية تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.
النشاط على المستوى القطري					
توسيع نطاق برنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، بما في ذلك إقامة صلات أوثق مع العمل في مجال سياسات منظمة العمل الدولية بشأن العمالة وجودة العمل، إلى جانب البرامج القطرية للعمل اللائق ***(٢٠(ب))***.	(أ) تصميم وتنفيذ سبع نتائج إضافية للبرامج القطرية، تساعد الدول الأعضاء على تحسين البيئة المؤاتية.	(أ) أبلغت سبع دول أعضاء إضافية عن تحسينات في البيئة المؤاتية (المصدر: المؤشر ٤-١ من إطار قياس نتائج منظمة العمل الدولية، خط الأساس: ثماني دول أعضاء) *(٢٠١١/١٢)*.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل وإدارة العمالة والمكاتب الإقليمية والقطرية.	يدعم النتائج ١ و٤ و٦.	موارد مخصصة لكل مناقشة وفقاً للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.
مكون جديد في برنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة بشأن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المنظمة، بما يتسق مع متابعة التوصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) ***(٢٠(ج))***.	(ب) تقديم منتج جديد لإضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك نموذج تدخل ومنهجية تنفيذ وأدوات أساسية لصالح الهيئات المكونة.	(ب) عرض منتج على شبكة برنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، التابع لمنظمة العمل الدولية؛ ونُشرت مجموعة أدوات بشأن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وباتت متاحة *(٢٠١١/٣)*.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع إدارة العمالة.		
	(ج) ثلاثة مقترحات بشأن مشاريع ممولة من خارج الميزانية في إطار التعاون التقني، بما فيها مشروع واحد لتقييم الأثر.	(ج) تخطت المقترحات الثلاثة بنجاح تدقيق الجودة الداخلي وعرضت على الجهات المانحة *(٢٠١١/١٢)*.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة.		

بند المتابعة (فقرة الاستنتاجات)	النواتج المقترحة	مؤشرات الإنجاز، بما في ذلك الجدول الزمني	المسؤولية	الاتساق مع أولويات منظمة العمل الدولية	الانعكاسات على مستوى الموارد
توسيع نطاق العمل في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو ***(٢٠(أ))***.	مذكرة مفاهيمية تحدد نهج منظمة العمل الدولية في تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو، بهدف عرضها على الجهات المانحة. تصميم وتنفيذ ثلاث نتائج إضافية للبرامج القطرية، تساعد الدول الأعضاء على تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو (بشرط التمكن من حشد الموارد من خارج الميزانية).	تخطى مقترح واحد بنجاح تدقيق الجودة الداخلي وعرض على الجهات المانحة *(٢٠١١/١٢)*.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	النتيجتان ١ و٤.	ستكون الموارد مشمولة من خلال جمع المزيد من الأموال.
لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩					
توسيع نطاق حافظة الأنشطة الأساسية لمنظمة العمل الدولية لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تمشياً مع البرامج القطرية للعمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة ***(٢٠(أ) إلى (و))***.	(أ) تصميم وتنفيذ عشر نتائج إضافية للبرامج القطرية بما يتمشى مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، تساعد الدول الأعضاء على الارتقاء بسياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وينبغي التركيز بشكل خاص على تدعيم برنامج البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، خلال فترة السنتين السابقة وتعزيز عمليات التدخل لإضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو النمو وتخضير المنشآت وسلاسل القيم وإتاحة الفرص أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال السلع والخدمات المؤاتية للبيئة وتحسين انتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وظروف العمل فيها (بواسطة برامج من قبيل برنامج استدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس)، ويعتمد ذلك كلياً على الموارد من خارج الميزانية. (ب) حشد المزيد من الموارد من خارج الميزانية.	(أ) أبلغت عشر دول أعضاء إضافية عن برامج دعم مقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (المصدر: المؤشرات ٤-١ إلى ٤-٣ من إطار قياس نتائج منظمة العمل الدولية، خط الأساس: ٤٨ دولة عضواً) *(٢٠١٧/١٢)*. (ب) زيادة في حافظة موارد التعاون التقني من خارج الميزانية لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تصل إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي (مقابل ٨٤ مليون دولار أمريكي في آب/ أغسطس ٢٠١٥).	المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التمويل الاجتماعي ووحدة التعاونيات ووحدة المنشآت متعددة الجنسية والتزام المنشآت والوظائف الخضراء	النتائج ١ و٤ و٦.	قد يقتضي ذلك زيادة اعتمادات الميزانية العادية التشغيلية المخصصة لتنمية المنشآت على مستوى المقر بمبلغ قدره ٢,٥ مليون دولار أمريكي واستحداث وظيفتين إضافيتين لأخصائيين في شؤون المنشآت في الميدان.

[1] بالإضافة إلى النواتج الواردة في هذا الجدول، يتوقع تعاون وثيق مع إدارة ظروف العمل والمساواة فيما يتعلق بمخرجات بناء المعارف بشأن أشكال الاستخدام غير المعتادة والأجور ووقت العمل والسلامة والصحة المهنيتين، كما هو مشار إليه في متابعة القرار بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (حماية العمال).

القسم ثالثاً - ترتيبات التنفيذ وإقامة الشراكات واستراتيجية حشد الموارد

٩. سوف تسند المسؤولية الأساسية عن تنفيذ خطة العمل إلى الفريق العالمي لأخصائيي المنشآت في منظمة العمل الدولية، الذي يضم إدارة المنشآت في المقر وأخصائيين ميدانيين في مجال المنشآت وموظفين في مشاريع التعاون التقني. وبالنسبة إلى الكثير من نواتج خطة العمل، سيكون من الضروري اتباع نهج متعدد التخصصات والعمل مع أخصائيين من إدارات أخرى في المكتب. وترد قائمة بهؤلاء في خطة العمل وقد وافقوا جميعاً على التعاون في تحقيق النواتج المذكورة. وبما أنّ الاستنتاجات بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تدعو إلى مشاركة الشركاء الاجتماعيين، لا بد للمكتب من أن يضمن مشاركتهم.

١٠. وعلى نحو ما طلبته الاستنتاجات، سيقوم المكتب بتوسيع التعاون والشراكات في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بسبب التكلفة العالية لجمع البيانات الضرورية لتكوين مزيد من البينات بشأن نوعية الوظائف المستحدثة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبشأن إنتاجية تلك المنشآت واستدامتها.

١١. وفيما يتعلق بالموارد اللازمة، تجدر الإشارة إلى أنّ الموارد من خارج الميزانية تضطلع أصلاً بدور مهم في تمويل حافظة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منظمة العمل الدولية. وكما ورد في خطة العمل، سيستمر المكتب في حشد الموارد من خارج الميزانية حيثما كان ذلك ممكناً. غير أنه سيكون هناك حاجة إلى اعتمادات إضافية في الميزانية العادية بغية تكوين رأس المال الأساسي كيما يظهر للجهات المانحة أنّ المكتب ملتزم بتعزيز العمل اللائق والمنتج في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مشروع قرار

١٢. يطلب مجلس الإدارة إلى المدير العام ما يلي:

(أ) أن يراعي إرشاداته في تنفيذ خطة العمل بشأن متابعة استنتاجات المؤتمر لعام ٢٠١٥ بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة؛

(ب) أن يولي الاعتبار الواجب لاستنتاجات المؤتمر لعام ٢٠١٥ بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة، عند تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وإعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ومقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وأن ينفذ الاستنتاجات قدر الإمكان؛

(ج) أن يخصص الموارد اللازمة، في حدود الموارد المتاحة، لضمان تنفيذ خطة العمل تنفيذاً فعالاً؛

(د) أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧.